المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية

مشروع المنار

الأزمة العالمية واتجاهات الطلب على الأيدي العاملة في الأردن

د. نادر مريان

مدير مشروع المنار

مشروع المنار ممول من وكالة الإنماء الكندية

Canadian International Development Agency | Agence canadienne de développement international

يقوم مشروع المنار والذي ينفذه المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية وبمساعدة فنية ومالية من الحكومة الكندية (CIDA) ببناء مخازن بيانات لمعلومات الموارد البشرية الأردنية تشمل بيانات ومعلومات تفصيلية عن المشتغلين في سوق العمل الأردني من أردنيين وعرب وأجانب وبيانات أخرى عن المتعطلين الأردنيين. كما ويشمل الجانب الآخر من مخازن بيانات الموارد البشرية معلومات عن التعليم والتدريب، حيث قام المشروع ببناء قاعدة بيانات عن الطلبة الملتحقين بالجامعات الأردنية وخريجيها، وسوف يستكمل في الأسابيع القادمة معلومات تفصيلية عن أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية في الجامعات الأردنية. وقد وضع المشروع قاعدة بيانات للتعليم التقني والفني في الأردن تغطي الطلبة الملتحقين بكليات المجتمع وخريجي هذه الكليات ومعلومات أخرى عن أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية في كليات المجتمع. كما سبق وأن نشر المشروع على موقعه الإلكتروني معلومات تفصيلية عن التخصصات الجامعية التي تقدمها كل جامعة من الجامعات الأردنية.

ينفذ المشروع مجموعة من الدراسات والتقارير ذات العلاقة بقياس اتجاهات سوق العمل ودراسة بعض التحديات التي تواجهه، مثل مشكلة البطالة وهيكلية سوق العمل وبناء نموذج لتقدير احتياجات سوق العمل المستقبلية من المهارات والخبرات. ولقياس اتجاهات الطلب على العمالة في سوق العمل المحلي والأسواق العربية المجاورة، يقوم المشروع ببناء قاعدة بيانات عن فرص العمل التي يتم إعلانها يوميا في جريدة الرأي، حيث يقوم المشروع بشكل يومي بتحديث قاعدة البيانات هذه بفرص العمل المعلنة وتصنيفها حسب المهنة والنشاط الاقتصادي، وينشر المشروع مخرجات قاعدة البيانات هذه على شكل تقارير دورية.

تم تقديم بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية للدلالة على حجم ومدى تأثر الاقتصاد الأردني بالأزمة العالمية ويضيف مشروع المنار هنا بعض المؤشرات المتعلقة باتجاهات الطلب على الأيدي العاملة من خلال إعلانات التوظيف في صحيفة الرأي خلال الأربعة شهور الماضية لعلها تضيف بعض المعلومات الإضافية التي قد تساعد في متابعة أدق وأشمل لتبعات الأزمة الاقتصادية العالمية.

ومن الجدير هنا التأكيد على أن حركة الإعلان عن فرص العمل في الصحف المحلية لا تقيس ولا تقدر بشكل كامل حجم واتجاهات الطلب في سوق العمل، حيث أن بعض الفعاليات الاقتصادية لا تلجأ إلى الإعلان عن كل فرص العمل الشاغرة لديها بالصحف المحلية، كما أن العديد من أصحاب العمل يكتفون بالإعلان عن المهن الفنية والإدارية فقط بالصحف ويحصلون على العمالة المتوسطة والعادية بطرق الاتصال المباشر، كما أن حجم الإعلان عن فرص العمل في الصحف يعتمد على عوامل العرض والطلب على الأيدي العاملة في السوق وعلى وسائل التكنولوجيا المستخدمة ومدى انتشار خدمات التوظيف الإلكتروني في المجتمع، ومع ذلك فإن الإعلان عن فرص العمل من خلال الصحف اليومية يبقى ذا دلالة مهمة عن اتجاهات الطلب في سوق العمل، خصوصا في سوق عمل مفتوح يتمتع بهامش واسع في حرية الاختيار والتعيين بين المتنافسين، ويشكل القطاع الخاص فيه المشغل الأكبر للأيدي العاملة كما هو الحال في الاقتصاد الأردني.

تشير الأرقام في جدول رقم (1) إلى عدد فرص العمل التي تم إعلانها في صحيفة الرأي للمهن الرئيسية في سوق العمل الأردني المحلي موزعة للأشهر الأربعة الماضية من هذا العام.

جدول رقم (1)

تقديرات الطلب على الأيدي العاملة داخل الأردن للأشهر كانون الثاني - نيسان 2009

المهنة	2009			
	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان
الاختصاصيون في التسويق والترويج	157	323	332	291
مديروالدوائر المالية والإدارية	16	80	114	147
مديرو دوائر المبيعات والتسويق	14	75	22	51
مديرو الدوائر الأخرى	200	125	85	68
مشرفو الفنادق و المطاعم	6	27	5	22
معلمون	71	60	173	76
مبرمجو ومحللو أنظمة الحوسبة	49	69	37	27
المهندسون المعماريون	52	56	23	68
المهندسون المدنيون	227	282	282	163
المهندسون الكهربائيون	15	57	31	9
المهندسون الإلكترونيون ومهندسو الاتصالات	16	40	27	6
المهندسون الميكانيكيون	44	99	33	69
المهندسون الصناعيون ومهندسو البيئة	6	18	12	0
مهندسون /أخرون	28	29	22	2
الاختصاصيون في الزراعة	3	8	10	23
الأطباء البشريون	35	52	83	35
الاختصاصيون في التمريض والقبالة	7	15	84	56
أطباء الأسنان	6	1	9	16
الصيادلة	32	39	21	25
أستاذة كليات و جامعات	54	46	48	72
الاختصاصيون في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة	0	1	1	3
الاختصاصيون في البحث والتطوير	10	24	13	5
المحاسبون	89	108	136	97
مترجمون	15	5	13	10
صحفيون و إعلاميون	2	26	1	9
الاختصاصيون في إدارة شؤون الأفراد	11	8	4	22
المساحون و فنيو الهندسة المعمارية	28	87	50	59
مدخلو البيانات	65	33	14	24
فنيو الهندسة	43	41	54	84
فنيو مهن طبية	24	17	45	37
فنيون / أخرى	24	21	5	5
وسطاء ماليون	0	0	0	2
بائعون	11	19	9	18
مندوبو مشتريات	5	28	5	0
السكرتيرون	120	88	108	129
موظفو استقبال و مخازن (كتبة)	15	28	37	36
جرسون	1	0	2	0
الطهاة (الطباخون)	21	14	43	46
عمال	7	18	14	10
حدادون	11	20	6	28
خراطون	0	4	27	2
ميكانيكيون	0	20	22	5
فنيو إنشاءات	172	14	16	5
نجارون و فنيو أثاث	7	8	13	8
خياطون	0	0	3	2
مشغلو آلات و معدات	9	8	35	27
سائقون	90	73	463	116
عمال فنادق و مكاتب	2	9	72	12
البوابون والحراس	12	27	22	12
المراسلون والحمالون	9	9	10	23
أخرى	60	95	101	122
المجموع	**1901**	**2354**	**2797**	**2184**

من الجدير بالإشارة هنا وقبل الدخول في تفاصيل الأرقام إلى حقيقتين هما أن الفترة الزمنية المتوفرة في هذا التقرير لا تقدم بعدا زمنيا كافيا لإصدار حكم حول ما إذ كانت هذه الاتجاهات موسمية أو مؤقتة لا تلبث أن تنعكس وتتغير خلال الأشهر القادمة أم أنها بداية لدخول الاقتصاد في أزمة تراجع اقتصادي سوف تتعمق تدريجيا مع الزمن. ومع ذلك فإن مشروع المنار/ المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية سوف يستمر برصد اتجاهات الطلب على العمالة بشكل يومي ونشرها شهريا لمتابعة اتجاه الاقتصاد ومن هذه الزاوية بالتحديد. أما الحقيقة الثانية فهي تتعلق بوجود فجوة زمنية بين التراجع الاقتصادي والذي يعكسه تباطؤ الإنتاج وتدني معدلات النمو الاقتصادي من ناحية ومعدلات التشغيل والبطالة من ناحية أخرى، حيث غالبا ما تأتي تغيرات سوق العمل من تراجع في التشغيل أو التوقف عن التشغيل أو ربما الفصل والاستغناء عن العمال متأخرة على التغيرات في سوق إنتاج السلع والخدمات وذلك لما يحكم سوق العمل من قوانين وتشريعات وعلاقات عمالية والتزام أصحاب العمل بعقود عمل لفترات زمنية قد تطول قبل أن يستطيعوا الانفكاك منها.

تشير البيانات في الجدول إلى أن عدد الفرص المعلن عنها في شهر كانون ثاني كان أقل بشكل ملحوظ عن بقية الأشهر الأخرى، وهذا يعكس طبيعة موسمية أكدتها السنوات السابقة، حيث أن الشركات غالبا ما تكون مشغولة في إعداد بياناتها المالية الختامية وكتابة تقاريرها السنوية وإقرار خططها السنوية في مجالس إدارتها مما يؤجل بعض قرارات التعيين خلال هذا الشهر. من ناحية أخرى عكس اتجاه الطلب على فرص العمل زيادة كبيرة خلال شهري شباط وآذار وصل معدلها إلى 24% في شباط عن الشهر الذي سبقه و19% في شهر آذار عن الشهر الذي سبقه أيضا. جاء شهر نيسان ليعكس تحولا رئيسيا في الاتجاه حيث انخفض عدد فرص المعلن عنها خلال هذا الشهر بنسبة 22% عن شهر آذار.

وهذا التحول قد يثير قلقا كبيرا في الاقتصاد في حالة كونه بداية اتجاه تراجعي في التشغيل والأداء الاقتصادي بشكل عام. وعند استعراض تفاصيل الطلب حسب المهن والأعمال المحددة يتضح على سبيل المثال أن الطلب على المهندسين المدنين والذي جاء متلازما مع الطفرة العمرانية قد شهد رواجا واسعا خلال السنوات والأشهر الماضية وهذا ما كان عليه الحال خلال الربع الأول من هذه السنة، إلا أنه شهد تراجعا كبيرا خلال شهر نيسان وصل إلى 42% بالنسبة لما كان عليه في شهر آذار الذي سبق، أما بالنسبة للتخصصات الهندسية الأخرى من معمارية وكهربائية والكترونية واتصالات وميكانيك وصناعية وبيئييه فقد شهدت انخفاضا كبيرا في شهر آذار ونيسان عما شهدته في شهر شباط إذ بلغت نسبة الانخفاض هذه 50% لكل من هذين الشهرين ومن المهن الرئيسية الأخرى التي شهدت تراجعا واضحا خلال شهر نيسان عن الشهر الذي سبقه مهنة التعليم والتي تراجعت بنسبة 56% خلال شهر واحد، ومهنة البرمجة تراجعت بنسبة 27% خلال شهر ومهنة المحاسبة بنسبة 29% ، على مستوى النشاط الاقتصادي تشير الأرقام أعلاه (وخصوصا تراجع الطلب على المهندسين) إلى أن نشاط الإنشاءات والعقارات هو رأس الحربة بالنسبة للتأثر الاقتصادي بالأزمة العالمية، وهذا ما تعكسه التحديات الكبيرة التي تواجهها الشركات الاستثمارية العاملة في هذا القطاع. من ناحية أخرى تشير الأرقام إلى وجود عدم استقرار في أعمال نشاط السياحة وأنشطة البيع والتي سوف يتم متابعتها بدقة خلال الفترة القادمة.

أما بخصوص اتجاهات الطلب على العمالة الأردنية في الأسواق الخارجية والعربية منها على وجه الخصوص فهي ليست بأفضل منها في السوق المحلي كما يوضحها جدول رقم (2) ، حيث تراجع هذا الطلب بنسبة 22% في شهر آذار عنه في شهر شباط وبنسبة 16% في شهر نيسان عنه في شهر آذار.
وبالنسبة للتفاصيل فالصورة تزداد قتامه بالنسبة للمهن التي شهدت تراجعا في السوق المحلي، فالطلب على المهندسين المدنيين قد تراجع بنسبة 45% في شهر آذار عن شهر شباط و27% في شهر نيسان عن شهر آذار. أما بقية التخصصات الهندسية فقد شهدت تراجعا بنسبة 7% في شهر آذار عنه في الشهر الذي سبقه و39% في شهر نيسان عنه في الشهر الذي سبقه. أما الطلب على المعلمين انخفض بنسبة 45% في شهر نيسان عن الشهر الذي سبقه والطلب على المبرمجين يكاد لا يذكر خلال الأربعة شهور الماضية، أما الطلب على المحاسبين فقد تراجع بنسبة 54% في شهر نيسان عنه في شهر آذار.

جدول رقم (2)

تقديرات الطلب على الأيدي العاملة خارج الأردن للأشهر كانون ثاني- نيسان 2009

المهنة	2009			
	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان
الاختصاصيون في التسويق والترويج	5	11	55	11
مديرو الدوائر المالية والإدارية	44	20	59	40
مديرو دوائر المبيعات والتسويق	10	24	12	8
مديرو الدوائر الأخرى	40	66	27	3
مشرفو الفنادق و المطاعم	4	4	0	2
معلمون	23	61	109	60
مبرمجو ومحللو أنظمة الحوسبة	9	4	12	1
المهندسون المعماريون	1	23	20	8
المهندسون المدنيون	70	162	89	65
المهندسون الكهربائيون	6	11	33	30
المهندسون الإلكترونيون ومهندسو الاتصالات	22	18	6	6
المهندسون الميكانيكيون	19	35	29	8
المهندسون الصناعيون ومهندسو البيئة	2	8	0	0
مهندسون /آخرون	0	0	0	2
الاختصاصيون في الزراعة	0	39	3	0
الأطباء البشريون	89	134	95	68
الاختصاصيون في التمريض والقبالة	11	3	36	47
أطباء الأسنان	24	17	37	2
الصيادلة	3	18	3	9
أستاذة كليات و جامعات	46	153	40	87
الاختصاصيون في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة	0	39	6	0
الاختصاصيون في البحث والتطوير	3	3	0	69
المحاسبون	37	45	50	23
مترجمون	6	11	0	4
صحفيون و إعلاميون	0	4	2	3
الاختصاصيون في إدارة شؤون الأفراد	2	0	0	0
المساحون و فنيو الهندسة المعمارية	5	0	0	27
مدخلو البيانات	8	0	0	36
فنيو الهندسة	1	19	7	3
فنيو مهن طبية	1	12	35	17
فنيون / أخرى	3	10	8	0
وسطاء ماليون	0	0	0	0
بائعون	9	2	0	1
مندبو مشتريات	0	0	0	0
السكرتيرون	3	7	2	4
موظفو استقبال و مخازن (كتبة)	0	11	1	2
جرسون	0	0	0	0
الطهاة (الطباخون)	0	12	1	3
عمال	0	9	0	10
حدادون	0	0	0	0
خراطون	0	0	0	0
ميكانيكيون	0	0	0	0
فنيو إنشاءات	0	0	0	0
نجارون و فنيو أثاث	0	0	0	0
خياطون	0	0	6	0
مشغلو آلات و معدات	0	1	0	10
سائقون	0	0	3	3
عمال فنادق و مكاتب	0	0	0	0
البوابون والحراس	0	0	0	0
المراسلون والحمالون	0	0	0	0
أخرى	5	62	34	18
المجموع	**511**	**1058**	**820**	**690**

على ضوء ما سبق وعلى ضوء التقديرات العالمية لتراجع مستوى الأداء الاقتصادي العالمي خلال 2009 و2010 وكذلك تعمق الأزمة في دول الخليج العربي واحتمال عودة المزيد من المغتربين الأردنيين من هذه الدول خلال الشهور القادمة، فإنه يصبح من الجدير إعطاء آثار الأزمة العالمية على واقع ومجريات سوق العمل المحلي المزيد من الاهتمام والعمل على رصد أثارها المحلية والإقليمية أولا بأول ووضع مرصد معلومات يقوم برصد آثار التغيرات في النشاط الاقتصادي على واقع سوق العمل من حيث زيادة أعداد المفصولين أو المجازين إجازات طويلة من أعمالهم وأولئك الذين تم تحويلهم إلى عمالة مؤقتة بدلا من عمالة دائمة وكذلك معلومات تفصيلية عن العائدين من الخارج، والاستفادة من هذه المعلومات في السياسات والبرامج العديدة التي تعكف وزارة العمل على إعدادها وتنفيذها حاليا.